

باع ذواته صار يدعى  
وخصه باللام والمؤننا  
صح قبل وجوز من وقف  
كتاب

لرب ذواته شيء ربحت بالمثل  
فالقول بالبيع والقبول  
هما عبارة عن اللفظين  
المتدبرين فيه عن تملك  
وصح ان يضيفه لعضو  
وقد فعلت ونعم وهات  
لم يوقف فيه شرط العقد  
والفعل فيه بالتعاقد والعقد  
ان لم يصرح بانفس الرضوخ معه  
بيع الاب من طغيلة انعقد  
وقبل كل لم يبيع بالشيء  
ان رجع للموكل قبل ما قبل  
ولزم البيع به ان فوجد  
ان عرفه منه وقد وصف  
وصح بالاجل المعلوم ان  
انذاره من زمن التمسك في  
والصرف الغالب نقد السلك  
اذ الاستوى ولو غيرها الا اذا  
بيع الطعام كمالا او جزافا  
وبحسبه ان كان ذون صاع  
ما عرف مقداره وما الاحتمال

الوقف بلا بنية لم يسمع  
بأنه الا ان يفهموا الاحسن  
عليه في الاصح فيه وصرف  
البيع

بصفة بالقول وبالفعل  
والقول السابق من مقول  
الماضيين والحق الخالدين  
وتملك وانو حال ما حكى  
يعتق الاضافه فيما روي  
الشره قول جاء عن ثقات  
على قبول عام بالقصد  
وان يبين من جانب كما لم يرد  
وقبل له عطا منهما قد تبعه  
كشرا له منه اذ انعقد دا  
او ترك الا اذا استثنى  
او قام عن مجلسه قد ابطال  
بلا خيار ما عدا وما عدا  
غير المشرك والمبيع فاعترف  
بيع بغير الجنس والشرك  
منكر وهو مبيع بالتمتع  
مطلقا وباحسب انها قصد  
بين في المجلس صح واجتاز  
بخلاف حسيه فشرط عرفها  
وحجر والطست من مباح  
نفقت او انقصت المستقبل  
صح

وصح في صاع سبع الصيرة  
وان لستم جملة الففزان  
وفي قطع غنم قد فسد  
وان لستم فيه جملة الثمن  
وصحاه فبيهما في الكلف  
ان باع ما له من ففزان الخطية  
اخذ الاقل ان يشاء في الحصة  
واخذ الاقل مما اذرع  
والاكثر بلا خيار له ما يبيع  
وبكل ذراع للذراع الا قليلا  
او ترك واخذ الاكثر في  
وان يبيع عشرة من اذرع  
قد فسد البيع وقال اصحاب  
بخلاف يبيع عشرة من اذرع  
ان اشترى من قيسية عدا  
كما اذا استثنى من الثياب  
ان يبين ثمن كل قيسية  
وخبر ان يزن ثوب فسد  
ان اشترى ثوبا بعد الاذرع  
اخذ بلا خيار ان يزد

كل صاع بلدا للصفحة  
في الكل صح وهو كالميزان  
عندك ما تفاوت وعدا  
او عدا الاغنام صح واليمن  
وعليه الاعتماد عن ذي الخلق  
ما يبيع في قلة او كثرة  
او يبيع لعله التفريق  
بالثمن او ترك ان صنع  
الا المقصود من الثياب  
بالحصة اذ صار فيه اصلا  
كل ذراع او يبيع ثلثي  
من ما يوزن او من ذراع  
اذ في اليد والهاو ارجح  
من ما يصح بالاختصاص  
بنقص وزاد قد فسد  
بغير عينة على الصول  
ونقص صح بقدره اعلم  
وجرى بيعا بخلاف ان سرق  
كل ذراع بلدا مبيع  
ومعدا بالنقص حيث ما وجد

**فصل**  
ودخل في الذارها قد يصل  
والبياع والمسري والذرع  
ان بيعت الارض فيدخل الثمن  
ان وضع على الثمن كما يبين

او تابع في بيعها الا الفصل  
من صلا لثمنها بالذرع  
مشرك او لا وان لم يذك  
والا لف التفصيل فيها ثبت